الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية

الجهات المسئولة:

- وزارة الزراعة
- هيئة سلامة الغذاء
- مركز البحوث الزراعية
- رئاسة الوزراء
- مصلحة الجمارك
- وزارة التجارة والصناعة

المشكلة	التوصيات
- عدم الالتزام بالممارسات الزراعية الجيدة ونظام التتبع والجودة الشاملة. - نقص مياه الري وتلوثها بمياه الصرف الصحي في عدد من المناطق. - مشاكل أراضي الاستصلاح من تخصيص وتسعير تلك الأراضي. - لا توجد صور بالأقمار الصناعية لمراقبة وتنظيم الأنشطة الزراعية والبناء غير القانوني على الأراضي الزراعية.	- إعادة هيكلة كاملة لوزارة الزراعة وأجهزتها المختلفة. - تعديل السياسات الزراعية وربطها بسياستي الصناعة والتصدير ومخرجات مراكز البحوث الزراعية. - الإسراع بإصدار قانون حماية الموارد الإحيائية. - مراجعة الجمارك على المواد الخام وتسهيل إجراءات الاستيراد من خلال سرعة الإفراج الصحي والجمركي عن مدخلات الصناعة.
عدم تطبيق نظام سلامة الأغذية والالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية. وضعف منظومة تتبع المبيدات في المزارع. الإفراط في استخدام المبيدات غير العضوية.	- فرض عقوبات رادعة على الشركات المخالفة مثل الحرمان من التصدير لفترة معينة مع فرض غرامة مالية كبيرة عليها وحرمانها من الحصول على مساندة الصادرات. - تكويد المزارع واعتمادها للتصدير والسوق المحلي. - التوسع في إنشاء معامل متخصصة لمتبقيات المبيدات. - إعادة النظر في لجنه التقاوي لتتواكب مع متطلبات التصدير بآلية أكثر فاعلية كما هو مطبق في الدول الأخرى.
- ضعف دور الإرشاد الزراعي المنوط به توجيه المزارعين أثناء كامل العملية الإنتاجية. - ضعف الموارد المالية لمراكز البحوث الزراعية. - نقص شديد في استثمارات البحث والتطوير الموجهة نحو تحسين هذا القطاع.	- تطوير التعليم الفني الزراعي وتحفيز الطلبة للانضمام له. - رفع مخصصات البحوث في مجال الزراعة للنهوض بإنتاجية الفدان في المحاصيل الهامة مثل القطن ولتطوير السلالات الزراعية.
لا تكتفي الهيئة البيطرية باعتماد وفحص المصنع المنتج للمنتجات الحيوانية في الدول الأخرى المصدرة إلى مصر، بل تشترط حضور كل دورة تشغيل حتى في البلدان المعروفة بالتزامها بقواعد الذبح مثل السعودية.	ان تكتفي الهيئة البيطرية بفحص واعتماد المصنع المنتج للمنتجات الحيوانية في الدول الأخرى المصدرة إلى مصر ولا داعي لحضور كل دورة تشغيل.
يبلغ الفاقد من الزراعة حوالي ٣٠٪، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم كفاية سلسلة التوريد واللوجستيات، فضلاً عن أساليب الزراعة غير الفعالة.	إنشاء محاور لوجستية في جميع أنحاء مصر لتحسين سلسلة التوريد للمنتجات الزراعية.
فيما يخص الإفراج عن اللحوم والدواجن - فقد ألغت مصر تصاريح ٨ شركات حلال في أمريكا، واعتمدت على شركة واحدة فقط – وهذه الشركة لها نظام جغرافي ولا يحق لها العمل في منطقة مغايرة وليس لها اتصال مع المؤسسات الإسلامية التي تعتمد على الذبح الحلال، وليس لها سابق خبرة على خلاف ما يتم اعتماده من السعودية وإندونيسيا على سبيل المثال وهو ما يعيق حركة التجارة، نفس الإجراء مع جنوب أمريكا وخاصة البرازيل.	اعتماد ألية لإعطاء التصاريح أو إلغاءها بالتشاور مع القطاع الخاص وغرفة الصناعات الغذائية.